العلاقات الصينية العراقية بين توازنات السياسة ومفاعيل الاقتصاد

د. دهام محمد دهام د. سلمان علي حسن

وزارة التخـطـيـط

المقـــدمـــة

ظل الاقتصاد عاملا متحكما بعلاقات الصين مع العراق منذ انطلاقتها في عهد الرئيس عبد الكريم قاسم في اب اغسطس ١٩٥٨ ، ورغم ان البعد السياسي لعب منذ البداية دورا مؤثرا في تحديد تلك العلاقات وتحجيمها لاسيما بعد نجاح الثورة الصينية ١٩٤٩ وحاجة النظام الشيوعي لمزيد من الاعتراف الدولي ، الا ان احجام النظام الملكي في العراق (١٩٢١-١٩٥٨) ، عن الاعتراف بالثورة الصينية بسبب ارتباطاته الغربية المعادية للشيوعية ، حجّم من التمدد الصيني في العراق ، ورغم انفتاح نظام عبد الكريم قاسم وتبادله الاعتراف الرسمي مع جهورية الصين الشعبية ، الا ان قوة العلاقة مع الاتحاد السوفيتي وتشنج العلاقة الصينية السوفيتية قد اضعف من الانفتاح العراقي على الصين وبقيت العلاقات التجارية والاقتصادية تشكل عصب تلك العلاقات حيث تعززت بالعديد من المشاريع الصينية في البنية التحتية ولاسيما مع حكومة حزب البعث عام ١٩٦٨ ، ومن ثم عقود شراء الاسلحة الصينية وتجهيز الجيش العراقي في الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ ، بأسلحة الدفاعات الجوية والعتاد الحربي . ورغم ان الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق نتيجة احتلاله الكويت ١٩٩٠ ، قد عطل النشاطات والتعاملات التجارية العراقية مع دول العالم ، الا ان الصين كانت

الدولة الاجنبية الوحيدة التي فضلها العراق في تعاملاته التجارية في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء ، والذي سمحت به الامم المتحدة عام ١٩٩٥، كجزء من سياسة كسر الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة عليه ، وهو ما مكن الصين من شراء كميات كبيرة من النفط العراقي واتاح لشركاتها تصدير الكثير من المواد الاولية والانشائية للسوق العراقية وتوقيع اتفاقيات مهمة مع الحكومة العراقية للتنقيب عن النفط لاسيما في حقل الاحدب النفطي املا في مباشرة الاستثمار بعد رفع الحصار الاقتصادي . وهو ما تعزز بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق ٢٠٠٣، حيث انصب اهتمام العراق على زيادة تعاونه مع الصين حيث قام الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني بزيارتين الى الصين في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ ، ومن ثم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي ٢٠١١ ، والحالي حيدر العبادي ٢٠١٥ ، وقد اسفرت تلك الزيارات عن التوقيع على خمس اتفاقيات للتعاون التجاري ، والتنقيب عن النفط والحصول على تراخيص انتاج النفط العراقي في مناطق جنوب العراق .

إن هذا البحث معني وبمنهج تحليلي بتسليط الضوء على العلاقات العراقية الصينية والتي بلغت حدودا كبيرة من السعة ولاسيما في الجوانب التجارية والاقتصادية مما اهل الصين لتكون اكبر شريك تجاري اجنبي للعراق وبميزان تجاري بلغ ٢٤ مليار دولار سنة ٢٠١٣ ، كما معني ايضا بالبحث عن الاليات التي اعتمدتها الصين لتعزيز استثماراتها في العراق والوسائل التي سوف تتبع لفتح مزيد من الاسواق المغلقة ولاسيما في المناطق السنية التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش الارهابي والتي هي الان بأمس الحاجة لإعادة الاعمار وترميم البنية التحتية وتكثيف برامج الدعم الفني بسبب الخراب الكبير الذي اصاب بنيتها التحتية فضلا عن تسليح القوات العراقية بالأسلحة الصينية وكجزء من سياسة الحكومة العراقية لتنويع مصادر تسليحها ، كما انه معني بالبحث عن الرؤية المشتركة لكل من العراق والصين فيما يتعلق بالحفاظ على سيادة العراق واستقلاله وبناء نظام سياسي قائم على مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي

وبما يتيح المجال امام تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وهو ما يعين الصين على زيادة دخولها الى السوق العراقية وتنمية استثماراتها وارباحها .

أولا: العراق والصين من الايدلوجيا الى الاقتصاد

هناك ثلاثة مواضيع رئيسة حددت طبيعة علاقة الصين بالعراق في العهد الملكي والعهدين الجمهوري الاول والثاني ، الاول كان القومية العربية وموقف الحكومات العراقية منها والثاني كان الايدلوجية الشيوعية الصينية وصراعها المستميت مع الاتحاد السوفيتي على زعامة العالم الشيوعي والثالث كان الموقف من مكافحة الامبريالية العالمية وقائدتها الولايات المتحدة ، واذا كان موقف الصين براغماتيا ومتقلبا في الموضوعين الاول والثاني ، تبعا لتغّير طبيعة النظم العراقية ، فقد ظل موقفها ثابتا في القضية الثالثة الى حين مطلع الثمانينات من القرن العشرين حينما بدأت الصين بإصلاحاتها الاقتصادية في عهد الرئيس(دينج تشياو بينج) حيث تخلت الصين عن عباءتها الايدلوجية واتجهت نحو تفضيل المصالح الاقتصادية والتجارية لتحديث اقتصادها ، وانطلاقا من تلك الرؤية تحددت علاقة الصين بالعراق[1] ، فقد صنف الحزب الشيوعي الصيني العراق في العهد الملكي كجزء من المعسكر الرأسمالي الذي تسيطر عليه الإمبريالية الغربية، وبالتالي، لم يكن العراق حليفا محتملا في العداء الصيني للإمبريالية العالمية ، حيث كان الملك فيصل الثاني متماشيا مع المشاريع الغربية في المنطقة العربية ، وشارك بقوة في تأسيس حلف بغداد عام ١٩٥٣ الى جانب بريطانيا والولايات المتحدة بهدف احتواء المد الشيوعي في العالم ولاسيما في الاتحاد السوفيتي . ولكن من الواضح ان المعادلة السياسية في العراق قد اختلت فيما بعد حينما قام الجنرال عبد الكريم قاسم في ١٤ تموز يوليو ١٩٥٨ بانقلاب عسكري، أطاح بالملك فيصل واسس لجمهورية العراق . حيث اعتبر الصينيون الانقلاب فرصة

(1)Scott J. Lee , From Beijing to Baghdad: Stability and Decision making , In Sino-Iraqi Relations, 1958-2012 , CUREJ , College Undergraduate Research Electronic Journal College of Arts and Science , 2013.p8.

غير مسبوقة للتغلغل في العالم العربي ولاسيما بعد ان استمال قاسم الشيوعيين وقربهم من اجهزة الدولة العراقية ، ولأجل هذا سارعت الصين للاعتراف رسميا بنظام عبد الكريم قاسم وبدأت نشاطا دبلوماسيا واقتصاديا مكثفا معه وارسلت اول شحنة من البضائع الصينية الى العراق[١] . لقد كانت هناك أسباب متعددة جعلت من عبد الكريم قاسم مقربا من الصينيين . اولها خطابه المعادي للأمريكيين والغرب وانسحابه من حلف بغداد ، وثانيها رغبة الصينيون في تشكيل نقطة ارتكاز قوية في العراق للتصدي للزعيم المصري جمال عبد الناصر وتوجهاته القومية والتي كللها بوحدة سوريا ومصر (١٩٥٨-١٩٦١) ، حيث تعامل ناصر مع الالحاد الشيوعي بكثير من الشكوك والانزعاج واضطهد الشيوعيين بلا هوادة ، مقابل تسامح واضح بل وتشجيع من قبل قاسم للشيوعيين العراقيين[٢] .

في عهد قاسم ،اتسعت العلاقات العراقية الصينية بتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي كانت نتيجتها توحيد المواقف السياسية حيال القضايا الاقليمية والدولية وزيادة شحنات المساعدات الاقتصادية والصناعية الصينية للعراق فضلا عن زيارات التبادل الثقافي والفني . وفي الوقت الذي ابدت فيه الصين دعمها لإجراءات القمع التي واجه بها عبد الكريم قاسم حركة الشواف الانقلابية عام ١٩٥٩ ، فإنها ظلت متحفظة في دعمها لانقلاب البعث ضد قاسم عام ١٩٦٣ ، وحركة التمرد الكردي ، الامر الذي يظهر عدم اليقين وربما الفشل في سياسة الصين حيال العراق حسب المتخصص في الشؤون الصينية كالابريس ، وهو ما يفسر تفضيل الحكومات العراقية اللاحقة التعامل مع الاتحاد السوفيتي والذي اعتبر قوة عالمية مؤثرة تتفوق على القوة الصينية[٣] ، فقوة الاتحاد السوفيتي وتأثيره العالمي وحاجة العراق للتسليح وبناء قوته العسكرية ومشاريعه الاقتصادية والصناعية رجحت كفة التعاون مع

(1) Ibid, p 21.
(2) Ibid, p 22.
(3) Ibid, p 28.

السوفيت على حساب الصين ، والتي كانت من الدول النامية وغير المتطورة وكان اقتصادها يعاني من التخلف وصناعاتها غير جذابة ولا تمتلك ميزة تنافسية مع الصناعات السوفيتية[١] ، ومع ذلك ظلت الحكومة العراقية تبدي قدرا من التوازن في علاقاتها مع الصين ولاسيما في مجال الصناعة وشراء الاسلحة وخصوصا مع اشتداد الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ حيث بلغت قيام عقود الاسلحة نحو ٥ مليار دولار ، كما ساعدت الصين على تطوير منظومة الدفاع الجوي من خلال تقديم المساعدة في مجال القابلوات الضوئية[٢] .

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩٠واجتياح العراق للكويت ١٩٩٠ ، اخذت العلاقات العراقية الصينية بالاستقرار والتحسن ، ورغم ان بعض الباحثين يشيرون الى ان مواجهة الهيمنة الامريكية التي تصاعدت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتصدي لآثار العولمة الاقتصادية والثقافية واملاءات النظام الرسمالي الغربي في مجال الاصلاح السياسي وفرض الديمقراطية وحقوق الانسان كانت من عوامل تقارب الصين والعراق[٣] .

الا اننا نعتقد ان البعد الاقتصادي كان محفزا اساسيا لتقارب الطرفين ، فحاجة العراق لفك الحصار الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة عليه جراء احتلاله للكويت عام ١٩٩٠ ، وحاجة الاقتصاد الصيني المتنامي لمزيد من الاسواق ومصادر الطاقة لاسيما النفط والغاز كانت عاملا رئيسا لتطور العلاقات بين الجانبين ، فالصين بدأت منذ عام ١٩٨٥ ، سياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس دينج تشياو بينج ، حيث

(1) Mahmoud Ghafouri , China's Policy in the Persian Gulf , Middle East Policy Council , Volume XV , Number 2 , in 19 – 7 – 2017.p20

(٢) ابتسام محمد العامري ، نظرة عامّة على العلاقات العراقية – الصينية بعد ٢٠٠٣ ، صحيفة الزمان ، لندن في ٢٩ – ٣ – ٢٠١٥ .

(٣) د. غيث الربيعي ، تطور العلاقات العراقية الصينية ، مركز الدارسات الدولية ، جامعة بغداد ، منشور على موقع www.iasj.net تاريخ الزيارة في ٢٥ – ٧ – ٢٠١٧ .ص٣

لم يعد الانتاج الصيني من النفط يكفي لصناعاتها المتطورة ولاسيما بعد ان تبنت الصين ما سمي باشتراكية السوق ، والمبنية على الخطط الخمسية للتنمية[١] وقد باتت الصين منذ عام ١٩٩٦ من اهم مستوردي ومستهلكي النفط في العالم بعد ان تضخم اقتصادها ليصبح من اهم الاقتصاديات العالمية بعد الاقتصاد الامريكي والياباني ، وبنمو سنوي بلغ ٩% ، ونظرا لكون العراق يعد من اهم خزانات النفط في العالم كان لابد ان يحظى بأهمية بالغة في اهتمام الحكومة الصينية في مجال استيراد النفط وانتاجه عبر الشركات الصينية العاملة في العراق وكذلك في مجال انتاج واستيراد النفط والغاز الطبيعي[٢] .

لقد تميز الموقف الصيني من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق بعد ٢ آب ١٩٩٠ بدءاً من القرار ٦٦٠ والقرارات اللاحقة له بأنه موقف يحاول التوفيق بين أمرين الأول هو مجاراة السياسة الأمريكية حيال العراق سبيلاً للمحافظة على مصالحها مع الولايات المتحدة ولاسيما بعد رفعت الحكومة الامريكية الحظر الاقتصادي الذي فرضته على الصين بعد احداث ساحة (تن تيان من) عام ١٩٨٧ ، والأمر الثاني هو محاولة الصين الحفاظ على علاقاتها مع العراق والفوز بفرص استثمار اقتصادي في مجال النفط والغاز[٣] .

ولهذا عدت الصين من الدول القليلة التي تمكنت بدبلوماسيتها الحصول على الموافقة الدولية واستئناف علاقاتها التجارية مع العراق من خلال شرائها للنفط على وفق برنامج النفط مقابل الغذاء محتلة المرتبة الاولى حتى العام ٢٠٠١ بواقع ٤٠٠ الف برميل من النفط الخام[٤] ، فاستطاعت بنجاح استغلال الثغرات القانونية والسياسية في

(1) Mahmoud Ghafouri , China's Policy in the Persian Gulf , ibid.

(2)p 35 Scott J. Lee, Ibid.

(٣) د. غيث الربيعي ، تطور العلاقات العراقية الصينية ، مصدر سبق ذكره .ص٣٣

(٤) ابتسام محمد العامري ، مصدر سبق ذكره .ص٦٧

القرارات الدولية ضد العراق بما يتيح لها استئناف وتقوية صلاتها التجارية والاقتصادية مع العراق .

ثانياً: الصين والعراق ما بعد ٢٠٠٣ :

عارضت الصين الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ ، انطلاقا من رغبتها في عدم استخدام القوة العسكرية كمبدأ في العلاقات الدولية لتغيير النظم السياسية اضافة الى ان الاسباب التي ساقتها الولايات المتحدة لإسقاط نظام صدام حسين حول امتلاكه لأسلحة الدار الشامل لم تكن مقنعة ، فضلا عن ان الحرب التي اعلنها الرئيس بوش ستضر بالاقتصاد الصيني المتسارع النمو حيث انها ستفكك شبكة العلاقات الاقتصادية الكبيرة التي بنتها الصين مع العراق وتهدد استثماراتها المتصاعدة والتي وصلت الى ٧ مليار دولار في ٢٠٠٢ ، وفي مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة ولاسيما في مجال النفط والتي بلغت مليار دولار[١] .

ورغم تلك الاسباب الا ان الصين سعت الى مسك العصا من المنتصف فقد امتنعت عن التصويت داخل مجلس الامن الدولي على اي قرار يجيز الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ، وعملت على تفضيل الحلول الدبلوماسية واعطاء دور للأمم المتحدة في ايجاد حلول سياسية تحفظ للشعب العراقي سيادته ، ولكن مع ذلك بقي موقف الصين دافئا حينما استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية منفردة لاحتلال العراق بطريقة مخالفة لكل الاعراف الدولية ، ويبدو ان تخوف الصين من الضغوط الامريكية الداعمة لحركات التمرد في الصين ومنها حركة تركستان الشرقية واقليم التبت والموقف من تايوان هو الذي دفعها لتبني موقفاً فاتراً[٢] كانت نهاية الحرب الامريكية والاستقرار النسبي بعدها سببا في اعادة دخول الصين الى الاسواق العراقية ولكن بطريقة تنافسية مع القوى العالمية بهدف الحصول على فرصة استثمارية مهمة بعد

(1)Scot lee , Ibid, p 79.

(2)Richard Weitz ,CHINA–IRAQ TIES: OIL, ARMS, AND INFLUENCE, Second line of defense in 25–6–201.p44

سنوات مؤثرة من الحصار الدولي ضد العراق ولهذا كانت الصين من اوائل الدول التي مع الحكومة العراقية الجديدة عام ٢٠٠٤ ، وقبلت بعقود شراكة نفطية وبفوائد رمزية[١] .

كما اندفعت لتقديم مساعدات مادية وفنية له جيدة للعراق ، وقامت بدعوة المسؤولين العراقيين الجدد لزيارة الصين ، حيث زار الرئيس العراقي السابق جلال طالباني الصين في العام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧[٢] ، واسفرت زيارتيه عن توقيع اربع اتفاقيات مهمة شملت حل المشاكل المتعلقة بالعقود النفطية بين شركات النفط الصينية والحكومة العراقية السابقة ، فتم إحياء اتفاقية نفطية بقيمة ١,٢ مليار دولار كانت وقعت عام ١٩٩٧ لتطوير حقل الأحدب النفطي[٣] ، كما تم الغاء ٨٠% من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة ٨,٥ مليارات دولار وتوقيع صفقات وعقود تجارية بمليارات الدولارات في مجال انتاج الكهرباء والنقل والهياكل الاساسية والسكن اضافة لتوقيع مذكرة تفاهم لتدريب العشرات من الموظفين والفنيين العراقيين في مجال التنمية البشرية وانتاج الطاقة[٤] .

لقد كان من نتائج الانفتاح الصيني على الاسواق العراقية ان بلغ عدد الشركات الصينية العاملة في العراق بنهاية عام ٢٠١١ حوالي ١٠٨ شركة استثمارية في قطاعات الطاقة والكهرباء والمواصلات والاتصالات ، وترافق مع هذا تصاعد التعاون التجاري بين البلدين ليصل عام ٢٠١١ الى ١٤ مليار دولار ، ثم الى اكثر من ١٧ مليار دولار في العام ٢٠١٢ ، ليصل الى ٢٤ مليار دولار في العام ٢٠١٣ ما جعل العراق الشريك التجاري العربي الرابع للصين ، وجعل الصين الشريك التجاري الاجنبي

(1)TIM ARANGO and CLIFFORD KRAUSS, China Is Reaping Biggest Benefits of Iraq Oil Boom, MIDDLE EAST, 2 JUNE 2013.

(٢) رؤى خليل سعيد ، لمحة عن العلاقات الصينية العراقية.ص١١

(٣) موقع مؤسسة النخب الاكاديمية www.alnukhab.com في ١-٢-٢٠١٧.ص٥

(٤) د.غيث الربيعي ، مصدر سبق ذكره.ص٢٣

الاول للعراق[١] ، وتزداد اهمية العراق مع تصاعد النمو للاقتصاد الصيني والذي بلغ ٩% مع عدم كفاية الناتج المحلي الصيني من النفط والغاز مما استوجب من الحكومة الصينية البحث المتواصل عن محطات استيراد امنة لاحتياجاتها النفطية[٢] ، اضافة الى ان اعتماد الصين على صادرات النفط الايرانية بدء يضعف بعد ان بدء دور ايران النفطي بالتراجع جزئيا نتيجة العقوبات الامريكية والدولية على قطاع النفط والغاز الايراني[٣] ، وحسب دينيس ناتالي خبير الشرق الاوسط بجامعة الدفاع الوطني في واشنطن فإن (الصينيين هم اكبر المستفيدين من طفرة النفط بعد صدام في العراق)[٤] . لقد احتلت الولايات المتحدة العراق وانفقت الكثير لتثبيت الاستقرار السياسي والاقتصادي فيه ، الا انها وجدت نفسها بعد عقد كل نتائج احتلالها قد ذهبت لصالح الصين ، لقد اختصر ميشيل ماكوفسكي المشرف على سياسة العراق النفطية في عهد ادارة الرئيس بوش الابن علامات الندم الامريكية بعبارة (نحن الخاسرون) فالصينيون لم يقدموا شيئا في الحرب ضد العراق ولكنهم من وجهة نظر اقتصادية كانوا اكبر المستفيدين من الحرب ، وقد ساعدت اساطيلنا البحرية وقواتنا الجوية الصينيون في ضمان حاجتهم من النفط[٥] .

ولعل ماكوفسكي تناسى ان اسباب تغلغل الصين في الاقتصاد العراقي يعود لجملة اسباب اهمها ان الشراكة الاستراتيجية الصينية مع العراق مرنة ، بمعنى أنّ الصين لا تضع شروطًا مسبقة لعقودها مع العراق بل وحتى مع الكثير من الدول العربية وإنما تعمل على تكييفها بحسب ما يتوافق مع نوايا الطرف الآخر وإرادته

(1)Paul Salem, Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations, Carnegie Middle East center, December 24, 2013.p65

(٢) ابتسام محمد العامري ، مصدر سبق ذكره.ص٦٦

(3)Mahmoud Ghafouri, China's Policy in the Persian Gulf, Ibid.p33

(4)Paul Salem, Iraq's Tangled Foreign Interests , Ibid.p21

(5)Tim Arango and Clifford Krauss ,China Is Reaping Biggest Benefits of Iraq Oil Boom, Ibid.11

وقابليته للانخراط فيها ، بل ان الصين تقبل بالشروط القاسية التي يفرضها العراق على الشركات الصينية والتي تكون فيها الارباح متدنية او معدومة احيانا[١] ، اضافة الى ان الصين تسعى الى الايحاء للعراق بأنها لا تحمل تاريخا استعماريا كالدول الكبرى الاخرى وانهم يشتركون مع العراق في الارث الحضاري الكبير[٢] ، فضلا عن ان تعامل الشركات الصينية مع الشعب العراقي كان تعاملا حضاريا لا يشوبه انتقاص او احتقار كما فعل الامريكان حينما قتلوا العراقيين وشردوهم ، فالصينيون اليوم في جنوب العراق لم يتعلموا اللغة العربية الفصحى فقط وانما تعلموا اللهجة العراقية في دليل على الانفتاح الحضاري لشعب الصين وعدم حمله اي عقدة ثقافية حيال الاخر ، كما انه من الواضح ان اصرار الصين للدخول الى سوق الطاقة في العراق هدفه الاول تأمين الطاقة وادامة النمو المتصاعد في الصين والذي وضعها في مصاف الدول المتقدمة عالميا بعد الولايات المتحدة واليابان[٣] .

ثالثاً: الابعاد الراهنة للعلاقات العراقية الصينية

لقد ادركت حكومة حيدر العبادي والتي تسلمت السلطة في شهر اب اغسطس ٢٠١٤ ، حجم التحديات السياسية والامنية والاقتصادية التي يواجهها العراق على مختلف الاصعدة الامنية والسياسية والاقتصادية ، ولهذا تبنت سياسة الانفتاح على جميع الاطراف الاقليمية والدولية املا في ايجاد بيئة سياسية واقتصادية تدحر الارهاب المتصاعد في العراق وتشجع الحوار الوطني بين الاحزاب والفئات العراقية وبما يدفع الى تحقيق الاستقرار ومن ثم جذب الاستثمار الى العراق ، ونظرا لأهمية الصين في

(1)Ibid .

(٢) د. كاظم هاشم نعمة ، القوة الناعمة الصينية والعرب ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٢٧ ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة مايو ايار ٢٠١٧ ، ص ٢٨ .

(٣) جون بيير كابيستان ، السياسة الدولية للصين بين الاندماج وارادة القوة ، عرض حكمات خضر العبد الرحمن ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٢٧ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة مايو ايار ٢٠١٧ ، ص ١٤٥.

السياسة الخارجية العراقية ولثقلها في الواقع الاقتصادي للعراق لاسيما في مجال صناعة واستخراج النفط والغاز وتجهيزات السلاح ، فقد اعطت الحكومة العراقية تطوير العلاقات معها اولوية كبيرة تمثلت بالزيارات المتعددة للمسؤولين العراقيين وعلى اختلاف مستوياتهم . وقد كان للزيارة التي قام بها رئيس الوزراء حيدر العبادي الى الصين في كانون اول ٢٠١٥ ، وبوفد سياسي واقتصادي كبير ، اهمية كبيرة للجانبين ، حيث وسعت من حجم الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين ، وقربت من وجهات النظر بينهما حيال التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وفي مقدمتها تصاعد الارهاب في المنطقة وما يستتبعه من عدم استقرار سياسي وامني يعطل التنمية ويعرقل مشاريع الاستثمار الاقتصادي ، وخلال تلك الزيارة اتفق الرئيس العبادي مع الرئيس الصيني (شي جين بينغ) على جملة من القضايا ، كان البعض منها ذات مضمون سياسي يتعلق باهتمام الصين بإعادة الاستقرار السياسي الى العراق ومكافحة ارهاب داعش[١] والاخرى تتعلق بتعهد العراق بدعم وحدة الصين وتعزيز موقفها من القضايا المتعلقة بمقاطعة شينجيانغ ، وكذلك توجهاتها لبناء نظام عالمي يقوم على الاستقرار وحفظ السلم الدولي ، ولعل أهم ما يمكن ان نستخلصه من تلك الزيارة ونبني عليها لمستقبل العلاقات بين العراق والصين يتمثل في النقاط الاتية :

١- توحيد المواقف السياسية والتي تمثلت في تعهد الصين بدعم وحدة العراق واستقلاله ، ومساعدة الحكومة العراقية في جهودها لمكافحة ارهاب داعش والتنظيمات الارهابية الاخرى ، وهذا التعهد الصيني تكشف في ادانة العمليات الارهابية التي قام بها تنظيم داعش ضد السلم المجتمعي في العراق ، فضلا عن تعهد الصين بدعم العراق بمنظومة صواريخ واسلحة ومعدات تعزز جهوده الحربية في مقاتلة التنظيم المتطرف[٢] ولاشك ان الموقف الصيني اعلاه يستند لادراك صيني لحجم

(1)Shannon Tiezzi ,China and Iraq, Announce Strategic Partnership, Ibid

(2)Shannon Tiezzi ,China and Iraq Announce Strategic Partnership, thediplomat.com, December 23, 2015.p66

الضرر الذي يشكله الارهاب على استقرارها ولاسيما في بعض مقاطعاتها الغربية التي تنشط فيها التنظيمات الجهادية المتطرفة[١] .

٢- تعزيز الدعم الامني والعسكري للعراق ، حيث اثمرت تلك الزيارة عن تعهدات صينية بتسليح الجيش العراقي ودعم بناء صناعات عسكرية وتطوير القدرات القتالية للجيش العراقي في مكافحة الارهاب وتحقيق الامن والاستقرار الداخلي ، حيث اكد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) ، للرئيس العبادي (ان الصين حريصة على توسيع التعاون العسكري والدفاعي والتدريب وبناء قدرات الجيش العراقي وتبادل المعلومات والصناعات العسكرية ونحن مستعدون للاستجابة لدعم العراق في هذه المجالات)[٢] ، ومن المهم للحكومة العراقية توسيع سياسة تنويع مصادر السلاح والتدريب والدعم للجيش العراقي دعما لاستقلالية قرارها السياسي .

٣- توسيع افاق التعاون الاقتصادي ، حيث شملت الزيارة التأكيد على اتفاقيات التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمار في حقل الاحدب النفطي وزيادة طاقته الانتاجية ومن المهم الاشارة هنا الى ان حقل الأحدب هو من اهم الحقول المكتشفة في العراق ، حيث يقع في محافظة واسط وتزيد احتياطياته النفطية ، على مليار برميل . وفي ٢٠٠٨ وقعت شركة البترول الوطنية الصينية عقد مدته ٢٣ عام لتشغيل الحقل . وحسب العقد تستثمر الشركة الصينية ٣ مليار دولار، وكانت العقوبات الدولية قد حالت دون استمرار العمل فيه زمن نظام صدام حسين ، الا انه وخلال عهد حكومة نوري المالكي (٢٠٠٦ – ٢٠١٤) ، تم تفعيل الاتفاق العراقي الصيني بخصوص حقل الاحدب وبشروط جديدة ، حيث بدأت الشركة الصينية بالحصول على رسوم خدمات بمقدار ٦ دولار على البرميل تنخفض تدريجيا إلى ٣ دولارات

(1)Shannon Tiezzi,China Stays Coy on Fighting Islamic State, thediplomat.com , June 17, 2015.p15

(2)JOSEPH P. FARRELL, IRAQ AND CHINA, https://gizadeathstar.com, JANUARY 8, 2016.p4

فقط . وقد بدأ إنتاج النفط من حقل الأحدب في ١ يوليو ٢٠١١، وبطاقة إنتاج ٦٠ ألف برميل يوميا، تتصاعد تدريجيا لتصل إلى ١٢٠ الف برميل[١] ، ان تفعيل اتفاق حقل الاحدب سيتيح المجال لاستثمار حقول نفط وغاز اخرى ومن الممكن ان تتوسع تلك الاستثمارات في المستقبل لتشمل حقل غاز عكاز في محافظة الانبار والتي يعد من اكبر حقول الغاز في العالم ، وخلال تلك الزيارة تم الاتفاق على تفعيل لجنة العلاقات العراقيةِ الصينية واستئناف اجتماعاتِها* وكذلك على اعادة احياء طريق الحرير وزيادة المساهمة الصينية في اعمار العراق في مجالات البناء والطاقة والخدمات والاتصالات والتمويل[٢] ، ولعل من اهم القضايا التي يمكن للجانبين البناء عليها مستقبلا هو تفعيل التعاون والاستثمار في القطاع الزراعي عبر استثمار الاراضي الكبيرة في مختلف مناطق العراق واستغلال الفوائض المائية لنهري دجلة والفرات وكذلك العمل لاستصلاح الاراضي الصحراوية في غرب العراق وبما يدعم الاقتصاد العراقي بالمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير والذرة وغيرها من المحاصيل التي تخفف الاعتماد العراقي على الاسواق العالمية حيث تملك الشركات الصينية خبرة متراكمة لاستصلاح وزراعة الاراضي ولاسيما في افريقيا عبر استخدام الطرق الحديثة في ترشيد المياه واستخدام اصناف البذور المحسنة .

(١) نقلا عن موقع NRT في ٢٢ – ١٢ –٢٠١٥ .

* بناءً على هذا المقترح عقدت اللجنة العراقية الصينية المشتركة اجتماعها في بكين للفترة من ٦–٨ /٤/٢٠١٦ ، حيث تم مناقشة تفعيل مذكرات التفاهم المعقودة بين العراق والصين في مختلف المجالات وزيادة الدعم الفني والاقتصادي الصيني للعراق . انظر وزارة التخطيط ، قسم التعاون الدولي – مذكرة داخلية ، افاق التعاون بين وزارة التخطيط العراقية والجهات الصينية في ٣٠–٧–٢٠١٧.

(٢) العبادي والرئيس الصيني يبحثان تعزيز التعاون بين البلدين ، الوكالة الغربية للأنباء: news agency west ، تاريخ زيارة الموقع في ١–٨–٢٠١٧.

٤- تقديم الدعم الفني للكوادر العراقية من خلال توسيع الحكومة الصينية للمنح المالية للحكومة العراقية لتطوير مهارات العاملين والفنيين العراقيين في مختلف القطاعات ولاسيما قطاع الصناعة والمعادن ، ومن ملاحظة برامج الدعم الفني للحكومة الصينية يتبين ان اعداد المتدربين من مختلف الهيئات والوزارات العراقية بلغ منذ ٢٠٠٣ الى ٢٠١٦ (٥٥٢) متدرب[١] ، وهي اعداد قليلة بالقياس لقوة اقتصاد الصين ولدورها الاستثماري الكبير في العراق ، مما يتطلب من الحكومة الصينية تكثيف جهودها لتدريب مزيد من الكوادر الفنية العراقية وفي مختلف القطاعات ، ومن مراجعة ابعاد التعاون بين الجانبين تم ملاحظة انه في ١٨-١-٢٠١١ ، تم توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وبرامج دعم فني قدمت بموجبها الحكومة الصينية منحة مقدارها ٥٠ مليون يوان صيني تصرف في المجالات الانسانية والاقتصادية وبرامج الدعم الفني ، كما تم توقيع اتفاقية اخرى بتاريخ ١٨-٧-٢٠١١ ولذات الغرض لكن الملاحظ ان الصين ومنذ ذلك التاريخ لم توقع اي اتفاقيات بهذا الخصوص ، ويوجد الان مقترح اتفاقية تعاون ودعم اقتصادي وفني من قبل الحكومة الصينية عبر منحة مالية تقدر بسبعين مليون يوان صيني لغرض توفير مستلزمات اغاثية للحكومة العراقية، كما توجد مفاوضات بشأن توقيع مذكرة تفاهم بخصوص التعاون في مجال الفحص والسيطرة النوعية بين الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والادارة العامة للرقابة على الجودة والفحص والحجر في جمهورية الصين الشعبية ، الا ان الموقف الصيني بشأنها غير واضح[٢] .

٥- دعم جهود اعادة الاعمار :

لقد اشرت زيارة العبادي الدور الكبير للصين في اعادة الاعمار في العراق ولاسيما في المناطق المحررة من ارهاب داعش في الانبار والموصل وصلاح الدين ، فإعادة اصلاح البنية التحتية وتنمية المحافظات المحررة سيشكل اولوية مهمة للحكومة

(١) وزارة التخطيط ، قسم التعاون الدولي ، مصدر سبق ذكره .ص٤

(٢) وزارة التخطيط ، قسم التعاون الدولي ، مصدر سبق ذكره .ص٦

العراقية في مرحلة ما بعد داعش نظرا لحجم الضرر الذي اصاب واقع الطرق والجسور والمدارس والمعاهد والكليات والمستشفيات والمراكز الصحية والمجتمعية ومراكز الاجهزة الامنية والجيش في تلك المناطق ، اضافة الى مشاريع الدعم الفني وتطوير القدرات لأبناء تلك المناطق وبما يعينهم على استعادة عجلة الحياة وفتح المشاريع الصغيرة المدرة للدخل ، ونظرا للوضع المالي الصعب ونقص الاموال الحكومية المخصصة لإعادة اعمار تلك المناطق ، فان الصين سيكون لها دور مهم في الاتفاق مع الحكومة العراقية للدخول الى تلك المناطق واعادة اعمارها واحياءها بمشاريع البنية التحتية سواء عبر الاتفاقيات المباشرة مع الحكومة العراقية والتي تتيح للشركات الصينية الدخول الى تلك المناطق واستثمار مخزونها من النفط والغاز والمياه او من خلال تقديم برامج الدعم والمساعدة الفنية وتنمية القدرات لأبناء تلك المناطق وبما يتيح للصين ان تضع قدم لها في تلك المناطق كجزء من التنافس الاقتصادي مع الدول الاخرى .

٦- زيادة التبادل الثقافي : حيث تحظى الجامعات ومراكز الابحاث الصينية بخبرات عالمية مما يستوجب تفعيل التعاون العراقي مع الصين في مجال ارسال البعثات الدراسية وتطوير كوادر عراقية مدربة في مجال الهندسة والفيزياء والزراعة والصناعة والتصنيع العسكري وغيرها من المجالات المتطورة في الصين ، اضافة الى اكتساب الخبرات الفنية في مجال السياحة حيث ان الصين تعد من اهم دول العالم في مجال السياحة مما يتطلب من الحكومة العراقية تفعيل التعاون مع الصين في هذا المجال لإعادة تنشيط السياحة في العراق وبما يعزز الاقتصاد الوطني وينوع مصادر الدخل فيه كما انه من الضروري زيادة التبادل الثقافي بين العراق في مجال المؤتمرات الفنية والرياضية ومعارض النحت والرسم والصناعات التقليدية التي تنمي التقارب الثقافي بين البلدين وتعزز من قيم الثقافة الشرقية التي تجمع بينهما .

رابعاً: التحديات المستقبلية في العلاقات الصينية العراقية

إن حجم المشكلات التي يواجهها العراق على صعيد استقراره السياسي والامني وسلمه المجتمعي وكذلك تدهور اقتصاده الوطني لجهة واقعه الريعي وتراجع مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى في الدخل القومي وتراجع واقع القطاع الخاص ، اضافة الى التحديات التي تقف بوجه الاندفاع الصيني حيال العراق لجهة المنافسة مع الولايات المتحدة وبعض القوى الاقليمية الاخرى ، تضع تحديات امام تطور العلاقات العراقية الصينية ، ولاشك ان اي تطور في تلك العلاقات لا يمكن ان يعكس رغبة وارادة الطرفين العراقي والصيني في هذا الاتجاه بقدر ما يعكس قدرتهما على مواجهة بعض تلك التحديات وحل بعضها الاخر . ان استعراض بعض التحديات يهدف بالأساس الى تنبيه صناع القرار في الدولتين لإيجاد تفاهمات مشتركة لحل تلك التحديات سواءً بطريقة فردية او ثنائية او بالاتفاق مع الاطراف الدولية ذات العلاقة بالشأن العراقي .

١- التحديات السياسية والامنية : والمتمثلة بتشظي الرؤية السياسية حول سياسة خارجية عراقية موحدة حيال القوى الكبرى ففي الوقت الذي تتجه بعض الاطراف الفاعلة في الحكومة العراقية لكي يكون للتعامل مع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الفاعلة الاخرى اولوية في علاقات العراق الخارجية سياسيا واقتصاديا ، فان بعض الاطراف الاخرى ترى في تنويع مصادر العلاقات العراقية مع اطراف دولية فاعلة كروسيا والصين اولوية كبيرة لتعزيز استقلالية القرار السياسي العراقي ، ولعل هذا التشتت قد يعطل امكانية نمو علاقات عراقية صينية متطورة كتلك التي تربط العراق بقوى دولية فاعلة كالولايات المتحدة واليابان وروسيا . اضافة لذلك فان عدم وجود موقف صيني واضح من محاولات اقليم كردستان الاستقلال عن العراق ، والاندفاع الصيني للاستثمار في كوردستان في مختلف القطاعات ولاسيما في مجال الطاقة سيضع الصين في موقف محرج مع الحكومة العراقية وخصوصا وان السياسة الصينية معروفة بعدم تشجيعها للحركات الانفصالية في

الدول غير المستقرة خشية قيام الدول الاخرى باستغلال الحركات الانفصالية الموجودة في الصين سواء في اقليم التبت او تركستان الغربية[١] .

٢- ان الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة اقليم كردستان وبعض المحافظات الاخرى بخصوص الاستثمار الاجنبي ووجود الشركات الاجنبية في الاقليم وعوائد تلك الاستثمارات سيعرقل اي دخول صيني للأسواق العراقية ؛ لأنه سيشتت الرؤية امام الحكومة الصينية في التعامل مع الاطراف العراقية ، فالحكومة العراقية لديها خلافات مع حكومة اقليم كردستان حول عائدية حقول النفط المكتشفة في الاقليم للحكومة الاتحادية في حين ان حكومة الاقليم ترى ان تلك الثروات هي ملك للإقليم ولا يحق للحكومة الاتحادية التدخل فيه ، وقد رفعت الحكومة الاتحادية في حزيران يوليو ٢٠١٤ ، شكوى امام المحاكم الدولية ضد الشركات التي تشتري النفط من اقليم كردستان واعتبرت ان ذلك سرقة لثروات العراق النفطية ، وكلفت الحكومة العراقية شركة محاماة «فينصان آند إلكنس» لمتابعة أي شركة تشتري ما تعده الحكومة المركزية صادرات غير قانونية للنفط منتجة في إقليم كردستان العراق، وذلك في تصعيد من بغداد لوقف مساعي سلطات الإقليم للاستقلال بمواردها النفطية. كما رفعت شكوى ضد الحكومة التركية لتسهيلها بيع نفط كردستان عبر ميناء جيهان التركي واتهمتها بالجشع ومحاولة وضع اليد على النفط العراقي الرخيص[٢] ، ولاشك ان الاجراءات التي قامت حكومة بغداد بفرضها على اقليم كردستان جراء قيام حكومة الاقليم بإجراء استفتاء على استقلال الاقليم في ٢٥-٩-٢٠١٧ ، ستكون له تداعيات مستقبلية خطيرة على الاستثمار في الاقليم حيث تم الاتفاق مع الحكومتين الايرانية والتركية على وقف التعامل الاقتصادي مع

(1)Ankit Pandaan, Can China Stomach an Independent Kurdistan, thediplomat.com, August 15, 2014.p23

(٢) بغداد تطارد مشتري نفط كردستان.. وتتهم تركيا بـ«الجشع» ، صحيفة الشرق الاوسط ، لندن في ٢ حزيران يونيو ٢٠١٤ .ص٤

الاقليم واغلاق المعابر الحدودية ومنع حركة الطيران الدولي مع الاقليم ووقف تصدير النفط من الاقليم الى ميناء جيهان التركي وهو ما سينعكس مستقبلا على حركة الاستثمار الصيني في الاقليم . ان استمرار هذه الخلافات سيحرج الحكومة الصينية وشركاتها العاملة في العراق ولاسيما في اقليم كردستان مما يحتم على الحكومة الصينية التفاهم مع الحكومة العراقية حول اليات مشتركة للاستثمار في اقليم كردستان وبشكل يحفظ حقوق الحكومتين العراقية والصينية وكذلك حقوق حكومة الاقليم .

٢- الواقع الامني وتحدي الارهاب :

إذ لازال الارهاب بكل اشكاله يلقي بظلاله على الواقع الامني غير المستقر في العراق ، مما يعطل اي اندفاع للشركات الصينية في العراق ، كما ان الواقع الامني المنفلت في جنوب العراق من حيث ضعف القانون وانتشار المظاهر المسلحة والنزاعات بين العشائر فضلا عن ان اعمال التنقيب عن النفط قد امتدت لأراضي زراعية تقطنها عشائر عراقية مما يهدد ارزاقها ويدفعها لاستخدام السلاح لطرد تلك الشركات[١] ، وهو ما سيؤثر بلا شك امام توسع الاستثمارات الصينية في جنوب العراق ، فضلا عن ان بقاء ازمة النزوح وعدم اعادة الاستقرار والاعمار الى المناطق التي احتلها داعش سينعكس في صعوبة اقدام الشركات الصينية على الاستثمار في تلك المناطق دون اجراءات حقيقية وبرامج من قبل الحكومة العراقية لإعادة الامن لتلك المناطق وهو ما يحتم على الحكومة الصينية القيام بمفاوضات مباشرة مع الحكومة العراقية لكسب موطئ قدم وفرص استثمارية في تلك المناطق حال تمكن الحكومة العراقية من توفير شروط الاستقرار والامن فيها .

(١) عشائر الأهوار تهدد بعرقلة أعمال شركات النفط الأجنبية في الجنوب ،مركز العراق للدراسات ، markazaliraq.net تاريخ الدخول في ٢-٨-٢٠١٧ .ص٣

وإضافة الى ضعف الامن فإن الكثير من شركات النفط العالمية العاملة في العراق، تواجه تحديات اخرى أهمها تداعي البنية التحتية والاختناقات في الامدادات وضعف شبكة الطرق والمواصلات والروتين وضعف القضاء وفساده اضافة الى الفساد المالي حيث ان الكثير من العقود مع الشركات الاجنبية يتم بيعها من قبل سياسيين فاسدين تسلموا مناصب قيادية وادارية في الحكومة الاتحادية او في مجالس المحافظات ويسعون لابتزاز الشركات الاجنبية العاملة في العراق او تلك التي تسعى للحصول على عقود ، بنسب من الارباح مقابل تسهيل حصولها على تلك العقود ، وهذا الاسلوب بات معتادا في العراق من قبل الكثير من السياسيين في ظل ضعف الرقابة والشفافية والمسائلة وفساد القضاء ولعل هذا ما يؤشر احتلال العراق المركز الثالث في الفساد لعام ٢٠١٥ حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية[١] بسبب بلوغ الفساد المالي والاداري مستويات لا يمكن السيطرة عليها . كما ان الشرطة الدولية الانتربول قامت بإغلاق مكتبها في العراق وعدم الاعتراف بقرارات القضاء العراقي ضد مغتلسين ومهربين وسياسيين فاسدين؛ لأنه قضاء فاسد ومسيس ويتم الضغط عليه[٢] .

إن هذه الصورة المظلمة لواقع الفساد وغياب الشفافية في العراق يضع عراقيل امام توسع دور الشركات الصينية في العراق والمعروفة بمهنيتها واحترامها لقوانين وتعليمات الدول التي تعمل فيها ومالم تعمل الحكومة العراقية على زيادة جهودها في مكافحة الفساد وتجفيف منابعه وكذلك الروتين الاداري فان اقدام الشركات الصينية للاستثمار في العراق سيكون محفوفا بمخاطر لا يمكن للصينيين تجاوزها .

٣ – المنافسة مع الشركات الامريكية والغربية ولعل هذا من اهم التحديات التي يمكن ان تواجه الصين ولاسيما بعد الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في مساعدة

(١) شيماء محمد ، العراق ضمن الدول العشر الاكثر فسادا في العالم لعام ٢٠١٥، موقع روورداو، اربيل في ٢٧-١-٢٠١٦. ص٣

(٢) عقيل اسماعيل ، الانتربول لا يعترف بقرارات القضاء العراقي ويعتبرها مسيسة ! ، موقع كنوز ميديا ، في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. ص٢

الحكومة العراقية في القضاء على ارهاب داعش وتحرير المدن والمحافظات العراقية ، وفي السياسة لا يمكن الحديث عن مساعدات او هبات دون مقابل فحينما تتجرد السياسة من مثالياتها وتنزل الى مستوى المصالح فان المال والمواقف السياسية المساندة والتنازلات المتبادلة هي التي تحكم مواقف الدول حيال بعضها البعض ، والولايات المتحدة التي احتلت العراق عام ٢٠٠٣ ، وصرفت ما يزيد عن ترليون دولار لتثبيت مصالحها فيه تسعى الى جعل العراق مستودعا لجميع استثماراتها الاقتصادية سواء في قطاع النفط والغاز او في قطاع البناء واعادة الاعمار ، ومن هنا تجد الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة ضرورة تصحيح الاوضاع التي نجمت عن الانسحاب الامريكي من العراق نهاية ٢٠١١ ، والتي اعطت الفرصة للصين لكي تستحوذ على حصص كبيرة للاستثمار في العراق دون ان تدفع اي ثمن عسكري او سياسي ، وهو ما اعتبره بعض المحللين الامريكان خطأ استراتيجي امريكي كبير يجب ان يصحح في المرحلة المقبلة ، ولهذا فان على الحكومة الصينية ان تزيد من دعمها السياسي ومساعداتها الاقتصادية والانسانية للعراق في المرحلة المقبلة وتساهم في دعم جهود الحكومة العراقية والتحالف الدولي في مكافحة الارهاب وتحقيق الاستقرار السياسي والسلم المجتمعي كي تستطيع ان تقنع التحالف الدولي بأهمية دورها ومن ثم الحصول على هامش استثماري في مستقبل العراق الاقتصادي ، فبدون هذا الخيار فان الولايات المتحدة ستكون اكثر المتحمسين لإبعاد النفوذ الصيني من العراق .

الخاتمة

إن استعراض العلاقات العراقية الصينية يظهر انها مرت بمراحل متقبلة من النمو والتراجع السياسي وهذا بلا شك يعود الى عدم استقرار النظم السياسية في العراق نظرا للانقلابات العسكرية المتكررة ، فضلا عن تقلب الواقع السياسي في الصين وانعكاس ظروف الحرب الباردة والصراع مع الاتحاد السوفيتي ودول الغرب على علاقات الصين الخارجية ، ولكن بعد عقد الثمانينيات من القرن المنصرم ونتيجة لتبني القيادة الصينية سياسة الانفتاح وخطط التنمية والتحديث الاقتصادي ، فان السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الاوسط ومنها العراق قد تخلت عن رداءها الايدلوجي وبدأت بلبس ثوب المصالح الاقتصادية والتجارية وهو ما اعطاها شيئا من الواقعية والقبول والذي تمثل في دخول الصين الى السوق العراقية في منتف ثمانينيات القرن المنصرم عبر بوابة التجارة وعقود التسليح للجيش العراقي والتي وصلت قيمتها الى ٥ مليار دولار ، وقد تعززت العلاقات الاقتصادية والتجارية لاحقا بقبول حكومة صدام حسين للصين كشريك تجاري واقتصادي في اطار مذكرة التفاهم التي وقعها العراق مع الامم المتحدة في ١٩٩٥ ، والتي اعطت الصين موطئ قدم في السوق العراقية وفرص استثمارية في قطاع النفط والغاز والمواد الغذائية والانشائية ، الا ان ظروف الحرب الامريكية ضد العراق ٢٠٠٣ ، قد عطلت استمرار الوجود الصيني في العراق ، وبعد الاستقرار النسبي لأوضاع العراق عاودت الصين في ٢٠٠٤ ، حضورها بالواقع الاقتصادي العراقي رغم الاعتراضات التي ابدتها الدول التي ساهمت في اسقاط نظام صدام حسين وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الاخرى التي تجد ان العراق بات بعد ٢٠٠٣ ، فرصة استثمارية خاصة بها .

اليوم الصين لازالت مستمرة في تثبيت وتعزيز وجودها في العراق بعد ان وصلت التجارة البينية معه الى اكثر من ٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٣، وهو مبلغ ضخم قابل للزيادة في ظل تعافي الاقتصاد العراقي من واقعه المتدني بعد دحر الارهاب وعودة الاستقرار السياسي والامني اليه ، ولكن بلا شك هناك تحديات تواجه هذا التنامي في

العلاقات العراقية الصينية ، وما على الحكومة الصينية الا ان تسعى في المرحلة المقبلة لزيادة تنسيقها مع الحكومة العراقية وتحديد موقفها من جملة من التحديات التي يواجهها العراق في مرحلته الحالية ومنها :

١- تعزيز التأييد الصيني لوحدة واستقرار العراق ودعم جهوده في مكافحة الارهاب عبر زيارات لفرق صينية متخصصة بمكافحة الارهاب الى العراق وتدريب اجهزة الامن والجيش العراقي على فنون مكافحة الارهاب ، وتقوية الجهد الاستخباري لمنع الجهاديين القادمين من الصين والدول المجاورة لتنفيذ عمليات ارهابية في العراق وسوريا ، فضلا عن منع عودتهم الى الصين وتنفيذ عمليا انتحارية تهز الامن والاستقرار داخل الصين وفي الدول المجاورة لها ، والملاحظ ان الجانب الصيني غير مهتم بهذا الامر في الوقت الحالي رغم خطورته المستقبلية على الواقع الصيني .

٢- الاعلان الصيني الصريح عن تأييد وحدة العراق ورفض اي محاولات للانفصال عن العراق تحت ادعاءات تقرير المصير ، حيث ان عدم الاستقرار في وحدة العراق سيشتت الاستثمارات الصينية ويضع عراقيل مختلفة ويدخلها في مشكلات قانونية بين الحكومة الاتحادية والاقاليم التي تطالب بالانفصال كما في واقع اقليم كردستان .

٣- زيادة برامج الدعم الفني والتقني من قبل الحكومة الصينية للحكومة العراقية بهدف تطوير اداء الجهاز الاداري وتفعيل الشفافية ومكافحة الفساد وكذلك العمل لتقديم برامج الدعم الفني والاداري للحكومات المحلية في المحافظات لتطوير اداء اجهزتها الادارية ، وهذا الامر سيعين بلا شك الشركات الصينية العاملة في العراق نظرا لما تلعبه تلك البرامج من دور في تطوير اداء الموظفين في المحافظات وبما ينعكس في تحسين نوعية الخدمات التي تقدم للمواطنين في مجال البنية التحتية والخدمات كما يتيح للشركات الصينية سهولة الدخول لسوق الاستثمار في تلك المحافظات بالتنسيق مع مجالس المحافظات .

٤- تكثيف المساعدات الانسانية من قبل الحكومة الصينية للنازحين في كردستان العراق وفي المحافظات المحررة من داعش، وتقديم مساعدات اقتصادية ومالية للمساهمة في اعادة اعمار تلك المناطق واصلاح واقعها الخدمي والاقتصادي ، وتخفيف الفقر وتشغيل العاطلين عن العمل عبر برامج المشاريع الصغيرة التي يمكن ان تقدمها منظمات مجتمع مدني تدعمها الحكومة الصينية . ان مثل هكذا برامج ومساعدات ستجعل للصين موطئ قدم في الواقع الاجتماعي العراقي .

٥-تكثيف الصين لعلاقاتها الثقافية مع العراق عبر البعثات العلمية وقبول الطلبة العراقيين في الجامعات الصينية وتعزيز التعاون العلمي مع الجامعات العراقية واستقبال الاساتذة العراقيين كأساتذة زائرين في الجامعات الصينية والاساتذة الصينيين كزائرين في الجامعات والمعاهد العراقية ، فضلا عن توفير زيارات للفرق الرياضية والفنية الى مناطق الصين المختلفة واقامة المعارض الفنية المشتركة وتفعيل ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية التي تتيح للمنظمات والفرق الشعبية الصينية من زيارة العراق واستقبال الوفود العشائرية والشعبية العراقية في الصين للاطلاع على حالة التطور العلمي والحضاري في الصين والتأثر بالتجربة الصينية في الحداثة والتقدم على امل صنع لوبي صيني يؤثر في المستقبل في صنع السياسة العراقية حيال الصين .

المصادر

أولا: العربية

١- ابتسام محمد العامري ، نظرة عامّة على العلاقات العراقية – الصينية بعد ٢٠٠٣ ، صحيفة الزمان ، لندن في ٢٩ – ٣ – ٢٠١٥ .

٢- جون بيير كابيستان ، السياسة الدولية للصين بين الاندماج وارادة القوة ، عرض حكمات خضر العبد الرحمن ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٢٧ ، المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة مايو ايار ٢٠١٧ .

٣- رؤى خليل سعيد ، لمحة عن العلاقات الصينية العراقية موقع مؤسسة النخب الاكاديمية www.alnukhab.com في ١-٢-٢٠١٧

٤- صحيفة الشرق الاوسط ، لندن في ٢ حزيران يونيو ٢٠١٤ .

٥- د. غيث الربيعي ، تطور العلاقات العراقية الصينية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، منشور على موقع www.iasj.net تاريخ الزيارة في ٢٥ – ٧ – ٢٠١٧ .

٦- د. كاظم هاشم نعمة ، القوة الناعمة الصينية والعرب ، مجلة سياسات عربية ، العدد ٢٧ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مايو ايار ٢٠١٧.

٧- مركز العراق للدراسات ، markazaliraq.net.

٨- موقع NRT في ٢٢ – ١٢ -٢٠١٥ .

٩- موقع روورداو، اربيل في ٢٧-١-٢٠١٦

١٠- موقع كنوز ميديا ، في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

١١- وزارة التخطيط ، قسم التعاون الدولي – مذكرة داخلية ، افاق التعاون بين وزارة التخطيط العراقية والجهات الصينية في ٣٠-٧-٢٠١٧

١٢- الوكالة الغربية للأنباء في ١-٨-٢٠١٧

ثانيا: الانجليزية

1- Scott J. Lee , From Beijing to Baghdad: Stability and Decision making , In Sino-Iraqi Relations, 1958-2012 , CUREJ , College Undergraduate Research Electronic Journal College of Arts and Science ، .

2- Mahmoud Ghafouri , China's Policy in the Persian Gulf , Middle East Policy Council , Volume XV , Number 2 , in 19 – 7 – 2017

3- Mahmoud Ghafouri , China's Policy in the Persian Gulf

4- Richard Weitz ,CHINA-IRAQ TIES: OIL, ARMS, AND INFLUENCE, Second line of defense in 25-6-2012

5- TIM ARANGO and CLIFFORD KRAUSS, China Is Reaping Biggest Benefits of Iraq Oil Boom, MIDDLE EAST, 2 JUNE 2013.

6- Paul Salem, Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations, Carnegie Middle East center, December 24, 2013

7- Shannon Tiezzi ,China and Iraq Announce Strategic Partnership, thediplomat.com, December 23, 2015

8- Shannon Tiezzi,China Stays Coy on Fighting Islamic State, thediplomat.com , June 17, 2015

9- JOSEPH P. FARRELL, IRAQ AND CHINA, https://gizadeathstar.com, JANUARY 8, 2016,

10- Ankit Pandaan, Can China Stomach an Independent Kurdistan, thediplomat.com, August 15, 2014

المـلخـص:

استعراض العلاقات العراقية الصينية يظهر انها مرت بمراحل متقبلة من النمو والتراجع السياسي وهذا بلا شك يعود الى عدم استقرار النظم السياسية في العراق نظرا للانقلابات العسكرية المتكررة ، فضلا عن تقلب الواقع السياسي في الصين وانعكاس ظروف الحرب الباردة والصراع مع الاتحاد السوفيتي ودول الغرب على علاقات الصين الخارجية ، ولكن بعد عقد الثمانينيات من القرن المنصرم ونتيجة لتبني القيادة الصينية سياسة الانفتاح وخطط التنمية والتحديث الاقتصادي ، فان السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الاوسط ومنها العراق قد تخلت عن رداءها الايدلوجي وبدأت بلبس ثوب المصالح الاقتصادية والتجارية وهو ما اعطاها شيئا من الواقعية والقبول والذي تمثل في دخول الصين الى السوق العراقية في منتف ثمانينيات القرن المنصرم عبر بوابة التجارة وعقود التسليح للجيش العراقي والتي وصلت قيمتها الى ٥ مليار دولار ، وقد تعززت العلاقات الاقتصادية والتجارية لاحقا بقبول حكومة صدام حسين للصين كشريك تجاري واقتصادي في اطار مذكرة التفاهم التي وقعها العراق مع الامم المتحدة في ١٩٩٥ ، والتي اعطت الصين موطئ قدم في السوق العراقية وفرص استثمارية في قطاع النفط والغاز والمواد الغذائية والانشائية ، الا ان ظروف الحرب الامريكية ضد العراق ٢٠٠٣ ، قد عطلت استمرار الوجود الصيني في العراق ، وبعد الاستقرار النسبي لأوضاع العراق عاودت الصين في ٢٠٠٤ ، حضورها بالواقع الاقتصادي العراقي رغم الاعتراضات التي ابدتها الدول التي ساهمت في اسقاط نظام صدام حسين وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الاخرى التي تجد ان العراق بات بعد ٢٠٠٣ ، فرصة استثمارية خاصة بها .

ABSTRACT :

The review of the Iraqi-Chinese relations shows that it has passed through a period of political growth and regression. This is undoubtedly due to the instability of the political systems in Iraq due to the frequent military coups, the fluctuation of the political reality in China, the reflection of the cold war conditions and the conflict with the Soviet Union and Western countries on China's foreign relations. , But after the eighties of the last century as a result of the adoption of the Chinese leadership policy of openness and development plans and economic modernization, the Chinese policy towards the Middle East, including Iraq has abandoned its ideological robe and began to dress the interests of the Economic and trade, which gave it some realism and acceptance, which was the entry of China into the Iraqi market in the mid-eighties through the gate of trade and armaments of the Iraqi army, which amounted to 5 billion dollars, and economic and trade relations were later strengthened by the acceptance of Saddam Hussein's government to China as a trading partner And economic under the memorandum of understanding signed by Iraq with the United Nations in 1995, which gave China a foothold in the Iraqi market and investment opportunities in the oil and gas and food and construction, but the circumstances of the US war against Iraq 2003, After the relative stability of the situation in Iraq, China returned in 2004 to its presence in the Iraqi economic reality despite the objections of the countries that contributed to overthrowing the regime of Saddam Hussein, especially the United States and some other Western countries that find that Iraq became after 2003, a special investment opportunity.